خلال ندوة نظمتها جامعة الكويت عن الحريات وقضايا الأمن الوطني

الراشد: حرية التعبير حق مكفول للإنسان ووجود قانون ينظمها ضرورة

■ عصر المعلومات يتطلب رقابة ذاتية ومواكبة للثقافة الاجتماعية والمسؤولية الأخلاقية ■ وحدة الدراسات الأوروبية الخليجية من شأنها خلق تبادل ثقافي وخبراتي بين الجانبين

علي الراشد والسفير البريطاني خلال الندوة

«الراشد متحدثا

الحضور خلال السلام الوطني

■ بيكر: وسائل التواصل الاجتماعي لم تعد ظاهرة جديدة بل أسلوب تأثير في العمل والمجتمع

■ أسيري: حرية الرأي يجب ألا تخرق القوانين والأعراف أو تحرض على الكراهية والعنف

قال رئيس مجلس الأمة علي الراشد امس، «ان حرية التعبير من اهم الحريات المكفولة للانسان وهي نقطة حق تستخدم لتطور الشعوب ولكن وجوب وجود قانون ينظمها ضرورة».

واوضح الراشد في ندوة نظمتها جامعة الكويت بعنوان «حرية التعبير وقضايا الامن الوطني في عصر المعلومات ووسائل التواصل الاجتماعي» «ان قضية الحريات لطالما كانت الشغل الشاغل للاجداد والاباء والمؤسسين فضموا الغلب الحقوق في دستور 62 حيث تضمنت مواده العدل والحرية والمساواة التي اعتبرت من دعامات المجتمع».

واضاف ان مواد الدستور نصت على ان الحرية مكفولة مشير الى ان «الغلب هذه الحريات استمدت من وليقة حقوق الانسان الصادرة من الامم المتحدة غير ان جميع الحريات غير مطلقة ويحكمها القانون كما هو الحال في الدول المتقدمة والعريقة بالديمقراطية». واكد انه في ظل عصر المعلومات والاعلام الالكتروني اصبحت الحريات جزءا اساسيا من حياة الانسان وضرورة وجود قانون ينظمها ياتي لضمان ان تكون هناك حريات دون المساس بالاخرين حتى لاتكون الحريات ذريعة لخلق الفوضى.

وذكر ان عصر المعلوماتية ووسائل التواصل الاجتماعي يتطلب الى جانب رقابة الدولة الرقابة الذاتية والشخصية مشددا على ضرورة ان تواكب هذه الحريات الثقافة الاجتماعية والمسؤولية الاخلاقية بما يعود بالفائدة على الفرد والمجتمع.

وأعرب الراشد عن شكره لجامعة الكويت ممثلة بوحدة الدراسات الاوروبية الخليجية وسفارة المملكة المتحدة على مساهمتهم بتنظيم هذه الندوة الحوارية «التي من شانها خلق تبادل ثقافي وتبادل خبرات التجربتين الكويتية والبريطانية في هذا المجال».

من جهة اخرى قال السفير البريطاني لدى الكويت فرانك بيكر ان موضوع الندوة تم مناقشته في بريطانيا كثيرا لاسيما ما يخص كيفية تاثير وسائل التواصل الاجتماعي في الحكومة والقوانين والصحافة وغيره.

واضاف ان وسائل التواصل الاجتماعي لم تعد الظاهرة الجديدة بل اصبحت اسلوب تاثير في العمل وتعلم الاشياء من حولنا وكيفية التاثير والتفاعل من شخص لاخر.

واشار الى ان «وسائل التواصل الاجتماعي ساهمت في نشر الاراء ووجهات النظر عبر العالم باسره وعلى نطاق المنطقة العربية كان لها دور واضح في نشر الجرائم المؤلمة في سوريا ولكن هناك جانب سلبي بالموضوع ان البعض يستخدمها كوسيلة لتشوية السمعة ونشر الكراهية وتمتد الى زعزعة الامن الوطني احيانا».

بدوره قال عميد كلية العلوم الاجتماعية الدكتور عبدالرضا اسيري ان حرية التعبير عن الراي هي حرية التعبير عن الافكار والاراء باي طريقة بدون رقابة او قيود شرط ان لا تمس مضامينها خرقا لقوانين واعراف الدولة ولا تحرض على الكراهية او العنف وتحترم حريات الاخرين.

واضاف اسيري ان حرية التعبير عن الراي تفتح بوابات الابداع والتجديد وغلق هذه البوابات يعني فقدان المجتمع لطاقات مثقفيه ومفكريه ومصلحيه.

واشار الى ان المواثيق والعهود الدولية ضمنت هذه الحرية فقد جاء في الاعلان العالمي لحقوق الانسان ان لكل شخص حق التمتع بحرية الراي والتعبير مبينا ان هذا الحق يشمل حريته في اعتناق الاراء دون مضايقة والتماس الانباء والافكار وتلقيها ونقلها للاخرين.

وذكر اسيري ان من اقسى العقوبات التي قد توجه للانسان هي مصادرة حرية فكره لانها تسلبه اخص خصائصه مضيفا انها اشبه بسجنه لان المنع يعني سجن افكاره وتجميد مواهبه وحبس طاقاته.

واوضح ان للفرد كامل الحرية في ابداء رايه والتعبير عن مواقفه وقناعاته الفكرية والسياسية والدينية ضمن حدود متفق عليها لا يتجاوز فيها ولا يطعن بالاخرين.

وبين ان وسائل الاتصالات المتعددة الحديثة وسلاستها بين الدول جعلت الفرد قادرا على ان يوصل افكاره وقناعاته الى مختلف دول العالم في زمن قصير مشيرا الى «ان التقييد وتكتيم الافواه اصبح شيئا من الماضي ولكن الواجب ان تكون الحرية مسؤولة ومقنعة».

الراشد استقبل العدساني وهنأ نظيره في سريلانكا

استقبل رئيس مجلس الأمة علي الراشد في مكتبه بمجلس الأمة أمس، رئيس ديوان المحاسبة عبدالعزيز العدساني. من ناحية أخرى بعث الراشد ببرقية تهنئة إلى رئيس البرلمان في جمهورية سريلانكا الديمقراطية الاشتراكية كمال راجاباكس وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلده.

ساعة في جلسة اليوم لمناقشة فوضى قصر العدل

أعلن النائب عبدالله التميمي عن موافقة رئيس مجلس الأمة على تخصيص ساعة من جلسة اليوم لمناقشة الفوضى التي حصلت في قصر العدل أثناء محاكمة أحد النواب السابقين، وذلك بناء على طلب تقدم به النواب يعقوب الصانع وخليل عبدالله وصفاء الهاشم وعبدالله معيوف وصلاح المتيقي ونبيل الفضل وعادل الخرافي وخليل الصالح ومعصومة المبارك.

أقرت عدداً من الاقتراحات والمشاريع بقوانين

«الخارجية البرلمانية» توافق على افتتاح قنصلية كويتية في «مشهد» الإيرانية

وافقت لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الامة باجتماعها امس، على عدد من الاقتراحات والمشاريع بقوانين منها مشروع قانون بشان اتفاقية التشجيع والتبادل الاستثماري بين دولة الكويت وجمهورية جيبوتي.

وقال رئيس اللجنة النائب صالح عاشور في تصريح للصحافيين عقب الاجتماع ان اللجنة وافقت على اقتراح بقانون بشان افتتاح قنصلية كويتية في مدينة «مشهد» بالجمهورية الاسلامية الايرانية.

واضاف النائب عاشور ان اللجنة وافقت كذلك على النظام الاساسي لمركز دول مجلس التعاون الخليجي لإدارة حالات الطوارئ يكون مقره الكويت.

واشار الى أن اللجنة رفضت مذكرة تفاهم تمت بين دولة الكويت والصندوق النقد الدولي لانشاء مركز الصندوق للاقتصاد والتمويل في الشرق الاوسط يكون مقره الكويت «وذلك لقيام الكويت بتنفيذ الاتفاقية قبل حصولها على موافقة مجلس الامة».

اجتماع اللجنة الخارجية البرلمانية

«المالية البرلمانية» تنتهي من تقريرها بشأن جدولة فوائد القروض

انتهت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية في مجلس الامة باجتماعها امس من تقريرها بشان مقترح اعادة جدولة فوائد القروض المستحقة على المواطنين.

وقالت مقررة اللجنة النائبة صفاء الهاشم في تصريح للصحافيين عقب الاجتماع ان التقرير المذكور «تضمن جميع الاقتراحات المقدمة من النواب وعددها ستة اقتراحات في هذا الصدد».

واضافت الهاشم ان التقرير سيدرج على جدول أعمال جلسة مجلس الامة اليوم.

اجتماع اللجنة المالية البرلمانية

لا بد من طي الملف بعد تسببه في أزمات كبيرة للمواطنين لغياب رقابة «المركزي»

الزلزلة: أغلبية مطلقة لإسقاط الفوائد.. والكرة الآن في ملعب الحكومة

كتب مصطفى كامل

■ السلطة التنفيذية مصرة على عدم وجود معاناة لدى المقترضين في سداد قروضهم

أكد رئيس اللجنة المالية البرلمانية النائب د.يوسف الزلزلة انه ارسل الى رئيس مجلس الامة الاسبوع الماضي طلبا لمخاطبة وزير المالية لمعرفة رد الحكومة في القانون وحساب كلفته المالية.

وقال الزلزلة خلال الندوة التي عقدها بديوانه في منطقة الدسمة مساء امس الاول حول اسقاط فوائد القروض بموجب الاقتراح الذي قدمته اللجنة المالية ردا على عدم تجاوب الحكومة مع هموم المواطنين المقترضين، اننا اعطيناهم فرصة الى يوم الاثنين المقبل لمعرفة رد الحكومة لافتا ان اللجنة الاقتصادية والمالية ستحول التقرير الى المجلس مع الاشارة فيه الى امتناعها عن اعطاء رايها وتزويد المجلس بالكلفة المالية للقانون.

واضاف انه ارسل الى رئيس مجلس الامة الاسبوع الماضي طلبا لمخاطبة وزير المالية لمعرفة رد الحكومة في القانون وحساب كلفته المالية.

واكد اننا لم نتقدم تقرير اللجنة بخصوص اقتراح اللجنة قانون اسقاط فوائد قروض المواطنين الى رئيس المجلس الامة وعدم وضعه على جدول اعمال المجلس، بسبب افتقاده لرد الحكومة على المقترح وكلفته المالية الى الان.

واضاف اننا لو قدمنا القانون دون وجود رد حكومي على المقترح وكلفته المالية فإنه سيؤول مرة اخرى الى اللجنة المالية، مؤكدا ان الحكومة لا تزال تصر انه لا يوجد مشكلة او معاناة لدى المقترضين في سداد فوائد قروضهم.

واضاف الزلزلة انه يجب على ملف القروض الذي تسببت فيه الحكومة والبنك المركزي في اغفاله مراقبة البنوك المحلية في الفترة من عام 2003 وحتى اول ابريل 2008 والتي اساءت فيها هذه البنوك لاستخدام القروض وتسببت في تورط المواطنين في قروض وفوائد تراكمية لا قبل لهم بها.

واوضح الزلزلة انه جراء تعنت الرد الحكومي التزم جميع اعضاء اللجنة على ضرورة صياغة قانون يمكن ان يحل مشكلة المقترضين بموجب ما قدم للجنة من اقتراحات بقوانين في المجلس الحالي والمجالس السابقة التي تم تعديلها بحيث يحل مشكلة وتكون تكلفته اقل بالارتكاز على 4 محاور اساسية.

وتوقع الزلزلة ان يمر القانون من مجلس الامة لأنه يمس شريحة كبيرة من المواطنين ولا يمكن باي حال من الاحوال خسارة النواب لهذه الشريحة، باستثناء احد النواب يرى ان القانون غير دستوري، غير انه توقع ايضا انه ان مر القانون من المجلس ربما ترده الحكومة ما يحتاج معه اغلبية مطلقة بـ44 صوتا لتمريره ما يعني ان الحكومة لابد ان تؤثر على 6 نواب وهذا امر وارد لكننا نناشدها ان تقدم بديل للقانون يستطيع ان ينقذ المواطنين مما هم فيه بسبب القروض لأننا بالاخير نريد العنب لا التاطور وبذلك نكون وضعنا الكرة في ملعب الحكومة التي نتمنى ان تستوعب ذلك.

وانتقل الزلزلة الى شرح محاور مقترح قانون اللجنة المالية لاسقاط فوائد القروض حيث يقضي المحور الاول بتحمل الدولة لفوائد القروض التي كانت قبل تاريخ 1 ابريل 2008، بان تشتري الحكومة هذه القروض وتقوم دفع القيمة المتبقية من القرض لتسقط الفائدة ويقوم المواطن بتقسيط المبلغ للحكومة، مثلما فعلت الحكومة مع صندوق المتعثرين، فيما يرتكز المحور الثاني على الغاء اعادة جدولة الدين من قبل البنوك طالما كان قبل 1 ابريل 2008 ليعامل معاملة من يسري عليه المحور الاول وتتحمله الحكومة.

وفيما يخص المحور الثالث اوضح الزلزلة انه يستهدف انشاء وحدة للشكاوى داخل البنك المركزي تقوم بتلقي جميع شكاوى المواطنين مع البنوك

الزلزلة متحدثا خلال الندوة

العمير أعلن أن الكويت ستترأس الاجتماع باعتبارها رئيسة الدورة

وفد الشعبة البرلمانية يتوجه إلى الرباط للمشاركة في اجتماع اللجنة التنفيذية للاتحاد العربي

توجه وفد الشعبة البرلمانية برئاسة وكيل اللجنة التنفيذية للشعبة العضو د.علي العمير امس، الى المملكة المغربية للمشاركة في اجتماع الدورة الـ11 للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي المقرر عقده في العاصمة الرباط غدا.

وقال العمير في تصريح صحافي قبيل المغادرة ان دولة الكويت ستترأس الاجتماع باعتبارها رئيسة الدورة الثامنة عشرة للاتحاد البرلماني العربي مبينا ان «الاجتماع ياتي بعد ان كان من المقرر عقده في اكتوبر من العام الماضي الا ان ظروفا اضطرارية اجلت ذلك».

واوضح ان الاجتماع يتضمن اقرار جدول الاعمال وتنفيذ قرارات المؤتمر الـ18 للاتحاد بما فيها انتقال الرئاسة واجتماع لجنة الشؤون المالية والاقتصادية الذي عقد في العاصمة السودانية الخرطوم.

علي العمير

وافاد بانه ستتم مناقشة النشاط الدولي والاقليمي للاتحاد بما يخص الجمعيتين 126 و127 للاتحاد البرلماني الدولي والمؤتمر البرلماني الافريقي – العربي الثالث عشر وتحديد الموعد والمكان والتعديلات الخاصة بميثاق الاتحاد وانظمته والنشاط الاعلامي للاتحاد وجائزة التميز البرلماني العربي لعام 2012 كما سيتطرق الى تفعيل دور المراة ولجنة متابعة القرارات الصادرة عن المؤتمر واللجنة التنفيذية.

واضاف ان من بنود جدول الاعمال التي ستتم مناقشتها ايضا دور المعهد العربي للتدريب البرلماني والدراسات التشريعية والوضع المالي في الاتحاد حتى نهاية يونيو 2012 ومناقشة مشروع نظام عمل ممثل المجموعة العربية في الاتحادات البرلمانية الدولية والاقليمية بما في ذلك ايضا التطرق الى التقرير البرلماني العربي والاطلاع على آلية الاجتماع القادم للجنة التنفيذية وما يستجد من اعمال اخرى.